حملة سودان المستقبل

قراءة وتحليل للوضع السياسي الراهن

16 يونيو 2019

توازن القوى القائم:

يجب ان ينبني أي فعل سياسي على تحليل واقعي للوضع الثوري الراهن بما فيه تحديد توازن القوى وبناء على ذلك تحديد الخط السياسي الذي يجب اتخاذه آخذين في الاعتبار تجارب الثورة خلال ال 6 أشهر السابقة. وبنظرة سريعة للخرطة السياسية يمكن ان نجد فيها القوى التالية:

- قوى الثورة
- قوى الثورة المضادة
- القوى المحايدة او الوسطية

- قوى الثورة:

قوى الثورة هي كل القوى التي ساهمت خلال الثلاثين عاما الاخيرة في النضال ضد نظام الإنقاذ والتي تناضل حالياً ضد هيمنة المجلس العسكري الانتقالي ومن اجل المضي بالثورة لغاياتها وتصفية مؤسسات وقوانين الخ. في هذا المجال تعد من قوى الثورة القوى التالية:

1. أغلب القوى المنضوية تحت تحالف قوى الحرية والتغيير (قحت)
2. الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال قيادة الفريق عبد العزيز الحلو
3. حركة تحرير السودان – قيادة عبد الواحد محمد نور
4. سكان معسكرات النازحين واللاجئين
5. الحركات الشبابية والمطلبية والنسوية والناشطين المستقلين
6. لجان المقاومة في القرى والاحياء

7. تجمعات الهامش المدنية
8. حملة سودان المستقبل وحملة الأمل ومجموعة عثمان ذو النون.
9. كتلة النواب المستقلين المعارضة بقيادة ابو القاسم برطم
10. العناصر العسكرية المعاشية وفي الخدمة التي انحازت للثورة قبل 11 ابريل
11. كوادر وشباب الأحزاب التقليدية (الاتحادي الديمقراطي الأصل والأمة)
12. الاغلبية الساحقة من المهاجرين والمغتربين السودانيين
13. أغلبية سكان الخرطوم والمدن الكبرى ذات الوعي السياسي

- قوى الثورة المضادة:

قوى الثورة المضادة هي كل القوى التي ساهمت في تدعيم نظام الانقاذ وتقف ضد مطالب الثورة وتدعم حالياً هيمنة المجلس العسكري. من الاهمية بمكان تحييد بعض هذه القوى وهي على التوالي:

1. الحركة الاسلامية والمؤتمر الوطني
2. جزء من قيادات وكوادر جهاز الامن الوطني
3. جهاز الامن الشعبي وكتائب الظل والمليشيات الخاصة لقادة الانقاذ
4. الاحزاب والقيادات المتحالفة مع المؤتمر الوطني في اخر حكوماته
5. العناصر الاسلامية والموالية للبشير في الجيش
6. التنظيمات الاسلامية المتطرفة الموالية للبشير والمجلس العسكري حاليا
7. العناصر الاجرامية في المجلس العسكري الانتقالي

- القوى المحايدة او الوسطية:

القوى المحايدة او الوسطية هي قوى لم تلعب دوراً كبيراً في الثورة لكنها لم تقف ضدها بالكامل– من الأهمية بمكان كسب هذه القوى لصف الثورة. بعض هذه القوى هي:

1. الغالبية الساحقة من جنود وضباط الجيش والقوات النظامية
2. أغلب القيادات الاهلية والقيادات الصوفية
3. اغلب قيادات الاحزاب التقليدية التاريخية (الاتحادي الديمقراطي الأصل والأمة)
4. مجموعات كبيرة من المواطنين غير المسيسين وخصوصا في الريف والاقاليم

<u>الوضع السياسي الراهن:</u>

يتميز الوضع السياسي الراهن بوجود فعل سياسي لقوى عسكرية وسياسية مؤثرة لا بد من تحليلها وايضاح موقفنا منها بصورة واضحة وجلية. اهم هذه القوى هي:

1. المجلس العسكري الانتقالي:

يتميز الوضع السياسي بعد 11 ابريل بالتزايد المضطرد لهيمنة المجلس العسكري الانتقالي على كل مقاليد السلطة ومؤسساتها في السودان: التشريعية والتنفيذية والسيادية وتأثيره على السلطة القضائية (حضور رئيس القضاء اجتماع المجلس وموافقته على فض الاعتصام). وفي حين تجد قوى الثورة قبولا واسعا في الشارع الذي يرفض المجلس؛ فإن المجلس يمارس عمله بكثير من التخطيط والترتيب ووفق استراتيجية أساسية تكمن في استمراره في السلطة طول فترة الانتخابات وتأثيره على الانتخابات القادمة بحيث يفوز بها انصاره او بعض قادته في سيناريو أشبه بالسيناريو المصري.

إن المجلس العسكري يدعي لنفسه انه مشارك في الثورة؛ ولكنه مارس القتل منذ يوم 11 ابريل حيث قتل المتظاهرون بأوامره او تحت عجزه في نيالا والفاشر وكتم وزالنجي وفي 8 رمضان وفي 9 رمضان وفي دليج وغيرها. إن الموقف الصحيح من المجلس العسكري انه فعلاُ انحاز للثورة ولكنه تحول تدريجياً الى

مجلس اجرامي يحاول تنفيس الثورة ويحتمي بقوى الثورة المضادة ولا يتردد في قتل الناس.

إن اي مطالبة من طرف المجلس العسكري لاعتباره شريكاً سياسياً ومطالباته بالعودة للحوار والتفاوض لا بد ان يسبقها اعتراف بالجرائم التي ارتكبت ومحاسبة للقتلة ومن أصدروا الاوامر ومن نفذوها وتخلي عن لعب أي دور سياسي في فترة الانتقال وما يعقبها. غير ذلك يعتبر كل أعضاء المجلس مجرمون مشاركون في الجريمة وأعداء للثورة وجب اسقاطهم.

2. <u>قوات الدعم السريع:</u>

من جهة اخرى نلاحظ الدور المتزايد لقوات الدعم السريع والتي تضخم حجمها العسكري والسياسي والاعلامي وذلك بسبب الضعف البائن في الجيش قيادة وتسليحاً وكون معظم قواته خارج العاصمة وموزعة في الاقاليم؛ فضلاً عن النشاط الكبير لقائد هذه القوات والذي لا يكتفي بزيادة دوره العسكري بفتح باب التجنيد لتلك القوات في مناطق واسعة من السودان وزيادة تسليحها وخلق أفرع جديدة لها (مدرعات وطيران) محاولة كسب ود الضباط في الجيش وانما يتوسع للعمل السياسي ورعاية شخصيات واحزاب سياسية متعددة بالمال والدعم الشخصي. ان هذا يوضح وجود طموحين لقائد تلك القوات: الاول هو الهيمنة على الجيش السوداني أو الحلول مكانه والثاني هو احتلال مكان القيادة الاول في السودان في الفترة الانتقالية وفيما يعقبها اما بالأصالة او بالوكالة.

ان الدور المتزايد لقوى الدعم السريع وقائدها هو جزء من توجه عالمي واقليمي بخصخصة الحروب والجيوش (privatization of wars and armies) وهو تطوير لمبدأ الجيوش المرتزقة الذي كانت أكبر رموزه القوات السويسرية في القرون الوسطى الفيلق الأجنبي الفرنسي (Légion étrangère) والذي تأسس عام 1831 ولا زال يعمل حتى الآن. في الالفية الجديدة تطور هذا التوجه مع انشاء

شركة بلاك ووتر الامريكية والتي لعبت دورها الاهم في العراق وافغانستان لتحل محل الجيش الامريكي في اداء المهام القذرة ثم مجموعة فاغنر قروب الروسية والتي نشطت في سوريا وتنشؤ الان في افريقيا الوسطى ولها وجود في السودان. كما يمكن ان بعبر (الجيش الوطني الليبي) بقيادة خليفة حفتر عن هذا التوجه حيث يخضع جيش كامل لإرادة رجل واحد.

لقد دعونا في حملة سودان المستقبل ولا نزال ندعو لإدماج هذه القوات وغيرها من القوات الداعمة او الخاصة في الجيش السوداني واعادة هيكلتها فيه؛ ورفض اي دور سياسي لها او لغيرها من القوى النظامية. مما سيأتي تفصيله في الفقرة عن أعادة هيكلة القوات المسلحة السودانية.

3. <u>قوى الحرية والتغيير وتجمع المهنيين:</u>

على مستوى الثورة فرغم التضحيات الكبيرة التي قدمها الشباب والدعم الشعبي الواسع للثورة وقواها ومهرجان الثورة والفرح الكبير الذي تبدى في اعتصام القيادة المغدور؛ فقد عجزت القوى التي اعلنت عن نفسها قيادة للثورة (تجمع المهنيين وقوى الحرية والتغيير) عن الارتقاء لحجم المسؤولية التاريخية وغابت عنها الاستراتيجية وتضاربت اقوالها وافعالها وبدلا من ان توسع دوائر الثورة وتضم لها بقية الثوريين وتكسب المحايدين اكتفت بالتفاوض عبر مجموعات ضيقة من كوادر الاحزاب مع المجلس المراوغ ومارست الاقصاء البغيض والتخوين لبقية قوى الثورة.

ان فشل قوى الحرية والتغيير في تبني اي وثائق مفصلة للفترة الانتقالية طوال شهور الثورة بل عجزها عن تطوير اعلان الحرية والتغيير رغم وعودها بذلك والاوراق الهزيلة مثل الاعلان الدستوري المتنكر له يكشف عن ضعف تلك القوى؛ كما ان اصرارها على الاستفراد بالسلطة لمدة 4 سنوات حسوماً ورفضها قد كان الوقود الذي تحركت به ماكينات الثورة المضادة. في نفس الوقت مارست

هذه القوى التصعيد في الاعتصام وغيره وهو التصعيد الذي لم يكن ضمن اي استراتيجية كلية؛ فكانت نتيجة اخطائها السياسية تشجع العسكر لتنفيذ فض الاعتصام وما وصلنا اليه من حال اليوم.

إن البعض يحاول تبرئة تجمع المهنيين من المسؤولية والقاء كل اللوم على الاحزاب في قوى الحرية والتغيير. والشاهد إن تجمع المهنيين نفسه تسيطر عليه نفس الاحزاب عبر كوادرها فيه؛ كما إن التجمع نفسه هو من دعا قحت نفسها لركوب الثورة وهو من قدم لها الغطاء المعنوي لتدعي اطلاقها لها وقيادتها له؛ وهي ادعاءات كاذبة لا يسندها اساس.

إن قوى الحرية والتغيير مطالبة بإجراء مراجعة شاملة كاملة لمواقفها وحساب نقدي متكامل؛ ومطالبة باتخاذ خطوات عاجلة لدعم وتوسيع الصف الثوري؛ وفي حالة العدم ستواجه بالانفضاض التدريجي عنها وتكوين مراكز سياسية جديدة وبروز قيادة جديدة للثورة عنها.

<u>علاقة الجيش بالسلطة:</u>

تأسست قوات الشعب المسلحة ابان فترة الاستعمار الانجليزي تحت مسمي قوات دفاع السودان وكان التأسيس بشكل قومي مهني احترافي يضم كل مكونات الشعوب السودانية دون تمييز، ولكن رغم ذلك حاولت بعض الجهات ذات النفوذ الاجتماعي والسياسي اقحام الجيش في العمل السياسي بصورة مباشرة عبر تنظيم الانقلابات بإسمه على الانظمة الديمقراطية في حقبة ما بعد الاستقلال بشكل او آخر، حيث كانت البداية عام 1958م في أول انقلاب عسكري مدعوم بجهات سياسية. بعد ذلك الانقلاب مباشرة اقحمت القوي السياسية نفسها في هذا المعترك ودفعت بكوادرها السرية الحزبية الي الانضمام الي الجيش وتأسيس مجموعات أيدلوجية تدعم احزابها أو تدعم توجهات أيدلوجية إقليمية

وعالمية منتشرة في تلك الفترة مما ادي لعدم ترسيخ مفهوم الحكم المدني الديمقراطي في السودان.

تطور الأمر وظهر جلياً في انقلاب مايو 1969م بقيادة العقيد جعفر محمد نميري وما احدثه من خراب داخل بنية الدولة السودانية الحديثة الاستقلال والتجربة وكانت الفاجعة الاكبر عندما اتاح لمنظمة الدعوة الاسلامية ان تتغول داخل المؤسسة القومية العسكرية وكانت النتيجة حكم الاسلاميين في عام 1989م عبر الية الدبابة انقلاب الجيش بقيادة السفاح عمر البشير وزمرته.

رغم تلك الاسباب لا ننكر ان هنالك مجموعات داخل المؤسسة العسكرية تؤمن بان الجيش لا يمكن ان يكون مظلة لحزب سياسي وان المؤسسة العسكرية مؤسسة قومية الانتماء وتعمل من اجل الوطن ومواطنيه، وكانت وقفتها واضحة في اكتوبر 64 وابريل 85 واخيرا في ابريل 2019م ودعمها خيار الجماهير السودانية في التحرر والحكم المدني .

إن أي معالجة تاريخية للخلل البنيوي في علاقة الجيش بالسياسة في السودان لا بد أن تنطلق من معالجة الاسباب الحقيقية وجذور المشكلة البنيوية في السياسة السودانية وهي هيمنة المركز على الهامش مما ادى للاحتقانات والصراعات المسلحة وبالتالي زيادة دور الجيش في الحياة العامة. كما إن ضعف الاحزاب السياسية ولا ديمقراطيتها أدت الى ان تستجلب الجيش للسلطة لتحقيق اهدافها ومصالحها التي لم تستطع الوصول لها شعبياً وديمقراطياً.

إن من توجهوا للقيادة العامة في 6 ابريل كانوا ينطلقون من نفس المنطلق؛ كما ان اصرار المجلس العسكري على لعب دور سياسي في الفترة الانتقالية (وما بعدها) يوضح أنه لا يزال اسير نفس هذه العقلية العقيمة؛ كما ان قحت (وأغلب الصفوة السياسية السودانية المدنية) لا تزال تمارس هذه الخطيئة حتى هذه

اللحظة وذلك بقبولها بالتفاوض واتخاذ المجلس العسكري الانتقالي مرجعية للسلطة بعد ثورة ديسمبر المجيدة.

إن شراكة الجيش الحقيقية في الحياة العامة وفي القضية الوطنية هي في ابتعاده عن السياسة وقيامه بواجبه الوظيفي والمهني بحماية الدستور وحماية حدود الوطن وحماية المواطنين والحياد في العملية السياسية وتنفيذ قرارات الشعب ممثلا في حكوماته المدنية في تصفية المليشيات والقوات الخاصة التي تشكل التهديد الأمني والعسكري الأكبر.

المهام والواجبات:

ان التحليل أعلاه يوضح أن هناك العديد من المهام والواجبات تقع على عاتق القوى الثورية وجماهير شعبنا يجب الالتفات لها وتنفيذها كأولويات حاسمة لضمان تنفيذ كل او اغلب مطالب الثورة:

1. **إعادة هيكلة القوات المسلحة ومعالجة وضعها في الفترة الانتقالية:**

ان تعدد الجيوش في البلد الواحد هو من سمات فشل ذلك البلد وهو مدخل واسع للحرب الأهلية. من هذا المنطلق ندعو الى إعادة هيكلة القوات المسلحة وذلك بدمج كل من قوات الدعم السريع وقوات الدفاع الشعبي وقوات الاحتياطي المركزي (أبو طيرة) وهيئة عمليات جهاز الأمن داخل الجيش ونقل كل سلاحه تلك القوات ومعداتها لمعسكرات الجيش ومخازنه واعادة توزيعه على الحاميات والوحدات. إننا نرفض وجود قيادات وهيئات عمليات ومعسكرات واجهزة استخبارات منفصلة لكل تلك القوات كما نرفض وجود اي قوى مسلحة تسليحاً متوسطا أو ثقيلا خارج نطاق الجيش.

كما نطالب بالوقف الفوري للتجنيد لقوات الدعم السريع باعتبار ان حجم الجيش السوداني حالياً (وبعد الادماج وإعادة الهيكلة) كاف جدا للدفاع عن البلاد إذ سيكون

قوامه حوالي 400 ألف جندي. إن التوجه نحو السلام وعدم وجود اخطار اجنبية كبيرة تفرض اعادة هيكلة القوات المسلحة المندمجة وتسريح من لا يصلح للخدمة العسكرية فيها من الأطفال او الشيوخ بدلا من التجنيد المحموم الذي تقوم به قوات الدعم السريع بعيداً عن الجيش واشرافه.

ويستدعى اعادة هيكلة القوات المسلحة ايقاف التواجد العسكري في شوارع المدن او استخدام قوات الجيش في مهام امنية او بوليسية. إن مهمة حفظ الامن العام تقع على عاتق الشرطة وأجهزة الأمن الداخلية (المعادة هيكلتها ومهامها والتي لا تملك سلاحاً غير السلاح الشخصي لأفرادها). من هنا نطالب بإبعاد كل الجنود الى ثكناتهم وايقاف الاستعراضات العسكرية الاستفزازية في المدن وانهاء حالة الحصار والحرب على المواطنين السودانيين كشرط لازم لأي تعامل مسؤول تجاه ومع المؤسسة العسكرية.

كما نجدد ما ذكرناه في مذكرات سابقة وفي رأينا السياسي إن مجلس الرئاسة او مجلس رأس الدولة أو المجلس السيادي كما اسموه يجب أن يتكون من 3 أعضاء يمثلون مناطق السودان الثلاثة (الغرب والشرق والوسط) وأن يكون أحدهم من القوات النظامية واحدهن امرأة؛ على ان يمثل وزير الدفاع والقائد العام في مجلس وطني للأمن والدفاع يعمل تحت اشراف مجلس الرئاسة.

2. إعادة هيكلة قوى الثورة وخلق اصطفاف وطني جديد:

إن الحال يستدعى أيضاً هيكلة قوى الثورة والدعوة لاصطفاف وطني جديد وفق قراءة واضحة لتوازن القوى القائم والمستقبلي. ولا شك ان المسؤولية التاريخية تقع على عاتق قوى الحرية والتغيير للخروج من عزلتها واقصائيتها ومشاكلها الداخلية وان تفتح الباب واسعاً لكل قوى الثورة للتعامل معها على مستوى الندية والرفقة النضالية.

لقد إلتف الناس حول تجمع المهنيين وحول إعلان الحرية والتغيير؛ واعلنت كل قوى الثورة تقريبا دعمها لتجمع المهنيين ونشاطاته طوال شهور الثورة؛ ولكن تجمع المهنيين لم يحتفظ بمسافة واحدة من الجميع وانحاز لأحزاب كوادره وتم اقصاء الاخرين وتتفيه جهودهم وأراءهم وخبراتهم التي كان يمكن أن يستفاد منها في خلال شهور الثورة او التفاوض. إن احتكار التمثيل والقرار في التجمع وقحت واهمال وتهميش قوى وقعت على الاعلان؛ ناهيك عن اهمال وتهميش بل وتخوين من لم يوقعوا عليه او كانت لهم مواقف ناقدة – مطلوبة – خلال الثورة؛ شكل ويشكل اعمالا عدائية تجاه الثورة ويسهم في افشالها قصدت قحت أم لم تقصد.

إن اول خطوة في طريق اصلاح الاخطاء هو تطوير اعلان الحرية والتغيير وهو التطوير الذي تم الوعد به كثيرا بل حوته الفقرات الاخيرة من البيان. إن التطوير يجب أن يستوعب الوضع السياسي الجاري والمختلف عن الوضع في يوم 1 يناير 2019؛ كما لا بد من التفصيل والتدقيق في مواد الاعلان وخصوصا المختلف عليها. إن اي مماطلة ومحركة في هذا الواجب تعني أن قوى الحرية والتغيير تكذب في التزاماتها وهي غير جادة تجاه الوطن وابنائه ووجب استبدالها على قيادة الثورة.

كما ان الاصطفاف الجديدة يعني اعادة هيكلة قيادة الثورة بحيث تستوعب كل قوى الثورة وتمثل فيها تمثيلا قومياً شاملاً يستوعب في المقام الأول الشباب والنساء. لقد كان عدم وجود النساء في هياكل قحت وممثليها ومفاوضيها أمراُ مخجلاً ومعيبا بحق الثورة التي كانت النساء احدى اعمدتها الرئيسية والاولى.

ان القوى الموقعة على هذا الاعلان او ما ينتج عنه من اعلانات قد مدت يدها للتعاون الوطني بيضاء من غير سوء لقوى الحرية والتغيير وصبرت عليها؛ ولكن للصبر حدود وللثقة حدود. إن اي محاولة للمماطلة والاقصاء سينتج عنها انشاء مركز قيادي ثوري جديد وخصوصاً في ظل الاخفاقات وتوهان الأفق والتراجعات امام القتلة التي تقوم بها قوى قحت.

3. إعلان سلطة الثورة المدنية الانتقالية:

لقد أصبح من الاهمية بمكان إعلان سلطة أو حكومة مدنية انتقالية مسنودة بالشعب السوداني كما ورد في اول مطالب اعلان الحرية والتغيير. لقد انتظر الشباب في الاعتصام والشعب في كل السودان اعلان حكومته المدنية بفارغ الصبر ولم يحصل عليها؛ بل ان المجلس العسكري نفسه طالب بها – صدقاً أو احتيالاً – مرات عديدة ولم يحصل عليها.

إن عدم إعلان هذه الحكومة قبل وفي وبعد 6 ابريل كان كعب أخيل الثورة؛ ومن الواضح ان قحت لم تكن تملك هذه الحكومة او لم تتفق عليها؛ كما إن تصورها للحكومة كان قاصرا حيث غابت عنها الأطر التشريعية والدستورية لها ولم يتناول اعلان الحرية والتغيير الهياكل الولائية والاقليمية للحكم الخ؛ مما أشرنا اليه في مذكرتنا بتاريخ 3 يناير 2019م اي بعد يومين فقط من نشر الاعلان.

إن السلطة أو الحكومة المدنية حق ننتزعه بقوتنا ووحدتنا وصمودنا وليست منحة نتلقاها من الطغاة والمجرمين، انها قرارنا الذي علينا ان نفرضه عليهم ونرسلهم الى مذبلة التاريخ، ما عدى ذلك هو الرقص مع الشيطان في قاع جهنم والنوم مع الضباع في نفس المكان.

إن الإطار الدستوري للحكومة المدنية الانتقالية يمكن أن يكون هو دستور 1956 معدل 1986 معدل 2019؛ والمعلن عنه كدستور مؤقت. ويجب ان تحدد مدتها بالمهام المناط بها وليس اعتباطيا. لقد اقترحنا حزمة من المهام الاساسية تكفي سنة واحدة لإنجازها؛ ولكننا على استعداد للحوار مع الاخرين حول هذه النقطة وحول طول الفترة الانتقالية؛ لكننا نعتقد في الوقت الحالي وفي ظل توازن القوى الحالي أنها كلما كانت أقصر كان ذلك أفضل.

لا بد أن تتشكل هذه الحكومة من كل القوى الشعبية وقوى الثورة بحيث تكون لها قاعدة اجتماعية واسعة. أما تكوين حكومة من مكون واحد من قوى الثورة ولفترة

زمنية طويلة فهو أمر دونه خرط القتاد، ولن يؤدي الا لقسمة قوى الثورة وفي المحصلة تقوية المجلس العسكري الانتقالي وقوى الثورة المضادة وفي المحصلة يؤدي لسرقة الثورة واجهاضها.

حملة سودان المستقبل

16 يونيو 2019